

جمهورية السودان الديموقراطية

الهيئة التشريعية القومبة

مجلس الولايات

دور المراة في النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الولايات- السودان

دور المراة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

انطلاقا من عقيدة قامت علي تكليف الانسان باعمار الارض ذكراً كان أو انثي وجعلت العمل عبادة تستحق الاجر والثواب في الدنيا والاخرة وتأسياً بامهات المسلمين خديجة والشفاء رضي الله عنهما وسعياً وراء الرزق الحلال قامت المرأة بمشاركة في الحياة الاقتصادية وقد ساهمت الدولة في تعزيز ذلك الدور بإن جعلت للمرأة سياسة قومية لتمكينها في كافة المجالات بما فيها المجال الاقتصادي فالتمكين الاقتصادي هو أهلية أوقدرة الرجال والنساء علي المشاركة والمساهمة في عملية النمو والتنمية والاعتراف بقيمة مشاركتهم في التنمية واحترام كرامتهم واستفادتهم من التوزيع العادل للمنافع الناتجة من النمو اذ أن التمكين الاقتصادي للمراة يعتبر احد الركائز التي تعمل علي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

* بين تقرير الامم المتحدة للاهداف الانمائية للالفية الثالثة بان النساء الاعلى فقراً من اجمالي الفقراء في العالم نسبة لعدم المساواة في الحصول علي الدخل وقلة الايرادات وافتقارها الحماية الاجتماعية ومحدودية وصولها للاصول والانتمان والتكنلوجيا والاسواق .
* محور التمكين الاقتصادي من المحاور المهمة في السياسة القومية لتمكين المرأة وله تحديات كبيرة وذلك لارتباطها بكل المحاور السياسية التي تتأثر بتأثرها .

التمكين الاقتصادي ياتي عبر سلسلة من التدخلات المتعددة والمتكاملة مع بعضها البعض والتي تشمل علي سبيل المثال البعد القانوني، و الاجتماعي، و الثقافي والبيئي لذا افرد له بيئة منفصلة وهدف استراتجي عام واهداف فرعية وسياسات تعمل علي تحقيق هذه الاهداف والتي سوف تترجم الي خطة تشغلية تحوي عدد من البرامج والمشروعات تحدد من خلال القضايا الاساسية والاوليات والتي تتمثل فى ادماج النوع فى السياسات الكلية والقطاعية والتشريعات والقوانين.

والموازنات ودعم المجالات الحيوية والفئات التسوية ذات الكثافة والحاجة وقد تمت صياغة هذه الاهداف بناءاً علي تحليل الوضع الراهن الذي اظهر الإنجازات كما أوضح وجود فجوات من جوانب متعددة مرتبطة بالتمكين الاقتصادي وفي عملية تشخيصية شاملة .

* الهدف الاستراتيجي العام

تمكين المراة اقتصادياً لتعزيز مشاركتها في الاقتصاد ومساهمتها في الدخل القومي والعمل علي ازالة جميع اشكال التميز الاقتصادي ضد المراة والحد من عدم التوازن في علاقات القوة.

**الاهداف الفرعية:-**

التحول الكمي والنوعي عن طريق التطوير الفكري والمفاهيم لازالة كافة انواع التميز الاقتصادي واستغلال المهارات الابداعية للتمكين المتوازن للمرأة الاقتصاديا.

* بناء البيئة الادارية والقانونية والتنظيمية والخدمة المعززة لتمكين المرأة اقتصادياً في القطاع العام والخاص والغير منظم لكافة شرائح المرأة خاصة الشرائح الضعيفة.
* تفعيل مشاركة المرأة في التخطيط والتنفيذ في القطاع العام والخاص.
* تاكيد ممارسة المرأة لحقوقها للحصول علي الاصول الاستثمارية والموارد بما فيها اأنصبتها الشرعية.
* رفع كفاءة وزيادة مشاركة المراة في زيادة الاعمال في اطار التوظيف الذاتي والمؤسسي وفي المشاركة في القطاع التعاوني والمجتمعي خاصة الشرائح الضعيفة.
* ابراز دور الاعلام في دعم قضايا المراة الاقتصادية.

**السياسات:-**

* بث الوعي عبر المفاهيم النوعية في المجتمع حول تمكين المراة المتوازن.
* تقديم الاستشارات الفنية والمالية والخدمية التي تمكن المرأة من الوصول الي الموارد الاقتصادية واستغلالها الاستغلال الامثل .
* التاهيل وبناء القدرات في مجال التدريب الفني والمهنى والحرفي للمرأة خاصة الشرائح الضعية.
* اصلاح السياسات الكلية والمالية والنقدية لتقديم الحوافز المشجعة لتمكين المرأة اقتصادياً.
* سن وتفعيل القوانين والتشريعات التي تتيح دخول سوق العمل المتكافيء مع الرجال واصلاح مايحد من عملها.
* تقنين عمل المرأة في القطاع غير المنظم وتوفير الاطار الرسمي له وتسهيل عملها مع مراعاة ظروفها البيئية ودورها الايجابى .
* اصلاح واصدار قوانين العمل في القطاعين العام والخاص بمايساعد علي التمكين الاقتصادي بما في ذلك التمتع بكافة المزايا التأمينية لاوضاعها الاجتماعية (اجازة انجاب براتب كامل ورعاية الاطفال في موقع العمل).
* إصلاح السياسات القطاعية الإنتاجية والخدمية مثل السياسات التجارية بمافيها تجارة الحدود والقطاعات الزراعية والاستثمارية.
* اتاحة فرص تدرج المرأة في الوظائف القيادية العليا لزيادة نسبة مشاركتها في التخطيط و وضع السياسات واتخاذ القرار.
* توعية المرأة بحقوقها القانونية والشرعية ذات العلاقة بالانشطة الاقتصادية.
* توفير الحماية القانونية للمرأة للحصول علي حقوقها بما فيها أنصبتها الشرعية ذات العلاقة بالانشطة الاقتصادية.
* اتاحة فرصة التدريب المتخصص لزيادة الاعمال .
* اتاحة فرص العمل المقنن للمرأة اقتصادياً في الريف والمدن في القطاع العام والخاص والغير منظم.
* توفير الاراضي الزراعية وملكية حيازتها (الملائمة للإنتاج الزراعى والحيوانى والرعوى والسمكي) .
* تكوين الروابط والجمعيات التعاونية النسوية للانتاج والتصنيع والتسويق
* العمل على زيادة التمويل المصرقي للمرأة بكافة اشكاله وانواعه متناهى الصغرو التمويل الصغير والتمويل الاصغر و المتوسط وتسهيل الضمانات لدعم الصناديق الدوارة والجمعيات التعاونية.
* توفير وتطوير الخدمات الاجتماعية (التعليم,الصحة,البيئة,الطرق,الجسور,الموصلات). المعززة للانتاجية المرأة .
* توسيع قاعدة القطاعات الانتاجية والخدمية.
* بناء القدرات في مجال التسويق والتكنلوجيا والصفقات التجارية داخلياً وخارجياً للمرأة المنتجة وسيدة الاعمال.
* اتاحة النوافذ التسويقية للمنتجات النسوية بما فيها المعارض الداخلية والخارجية.
* تعريف وترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي وسبل دمجه في المجلات الاقتصادية عبر وسائل الاعلام.
* تشجيع المراة لابراز انجازاتها الاقتصادية اعلامياً إضافة الى السياسة القومية لتمكين المرأة

المحور الاقتصادى :

* النظر الي قضايا المراة في الاقتصاد والعمل من منظور كلي مرتبط بدمج النوع الاقتصادي.
* دمج قضايا النوع في الخصخصه وتلاقي اثارها السلبية علي النساء من حيث ضعف فرص وخيارات الولوج الي سوق العمل واثارها علي سبل كسب العيش وعلي وضع الاسر الاقتصادية.
* مراعاة اثر الضرائب للرجال والنساء في انتاجيتهم للسلع والخدمات علي التمويل الممنوح لدعم الانتاجيه.
* دمج النوع في سياسات العمل للحد من عقبات الدخول الي سوق العمل والتي تعتبر الجنس او النوع الاجتماعي محدود الدخل بما يساعد النساء عموماً والخريجات على وجه الخصوص الي سوق العمل وتمكنهم اقتصادياً وايجاد الاطار التشريعي والاستفادة لهم مع المنتج مع تعرض فرص عمل تتواءم مع مهاراتهم والحصول المتكافي لكلاً الجنسين علي التدريب والتطوير والتاهيل.
* الأخذ في الاعتبار نسبة النساء من مجموع العمالة في جميع القطاعات اذ تمثل الثث وفقا لبيانات التعداد السكاني 2008م كما ان نسبة البطالة بين الشابات الخريجات من الجامعات في مختلف التخصصات اكبر من نسبة الذكور فلابد من حصول المراة علي الفرص الاقتصادية باعتبارها واحدة من اكبر خمس اولويات سياسية, في تقرير المساواة بين الجنسين.
* تقليدية الميزانية واتخاذها الطابع الخطى يؤثر علي عملية التمكين الاقتصادي و هنا لابد من موازنة النوع بمفهومها العلمي السليم لما لها من اثر علي تطبيق سياسات النوع الاجتماعي في كل القطاعات الحيوية ذات الصلة لتمكين المرأة ولا بد من قضايا الفدرالية المالية وأثرها المباشر على تنفيذ السياسات .
* تقرير اقتصاد الرعاية المنزلية باعتبارها عنصر اقتصادى فاعل فى عملية التمكين
* تكريس مفهوم ادماج النوع الاجتماعى فى التيار الرئيسى للتنمية بادماج المرأة كالرجل وابراز دورها فى التنمية كمساهمين ومستفيدين حيث يتم التركيز فقط على وضع خطة مستقلة للمرأة عن الانشطة الاقتصادية ويتم الدمج على مستوى السياسات .
* العمل على تطبيق معايير الشفافية المحاسبية والالتزام بما ورد فى قانون العمل من حيث الاجر المتساوى للعمل المتساوى والبرمجى و الترقى والتعين للوظائف العليا والحق فى التدريب لكل الدرجات والعمل على القطاع الهامشى والالتزام بشروطها وفق تشريعات العمل المعمول بها بالقطاع الرسمى لتسع تحويل بعض الانشطة الممارسة الى أنشطة تدعيم الاقتصاد عبر الدخول مما يؤدي الى زيادة الأعمال وتوفير تمويل يتناسب مع حجم النشاط الممارس .
* تتمتع المرأة باجازة وضع براتب كامل مدتها 8 أسابيع متصلة هنالك استثناء فى حالة الولادة المتتعسرة وولادة اكثر من طفل وتمنح المرأة الام إجازة مدفوعة الاجر فى حالة دخول طقلها المستشفى فى عمر الرضاعة
* الزام صاحب العمل لتهئية مكان ملائم فى المؤسسة تحت اشراف مربية أطفال مؤهلة لرعاية اطفال العاملات الذين تقل اعمارهم عن اربع سنوات تفعيلاً لقوانين العمل المميزة ايجابياً للمرأة خاصة فى القطاع الخاص
* تشجيع تطوير سياسات تكفل استدامة الموارد المتاحة وادراج اعتبارات استخدام واستفادة كل من المرأة والرجل من هذة الموارد حيث ان هنالك تباين في ذلك.
* العمل على تمكين المراءة الريفية لتحسين اوضاعها لحصولها على الموارد الطبيعيه المتاحة كالاراضى والخدمات المتعلقة بها من تمويل التقنيات التى تحسن من الانتاج.
* ايجاد آليات تمويل جديدة مشجعة تتيح للنساء الريفيات الحصول على تسهيلات لشراء معدات ذات كفاءة واقل تكلفة.
* تشيجع الموائمة بين مسؤليات العمل والاسرة للرجال والنساء لدعم الجهود التى ترمى الى اقامة التوازن بين المسؤليات الاسرية والمسؤليات المهنية للمرأة العاملة بتوفير الخدمات المسائدة للمرأة العاملة بانشاء الحضانات ورياض الاطفال وتطويرها وتحسين الاشراف عليها لدعم إعمال المرأة بسوق العمل واستمرارها فية والاستفادة من النصوص التشريعية الواردة بقانون العمل الدولى واتفاقية العمل وقوانين العمل الوطنية بالية التنفيذ المناسبة .
* تعزيز الاطر الاساسية التى تعمل على الانتاجية كالصحه بصفة عامة والصحة الانجابية و معدلات المعرفة ثم التعليم والالمام بالتكنلوجيا

 ملامح مشروعات الفئات النسوية :

1. مشروع المرأة العاملة (ركيزة) مناصرة القوانين القائمة الخاصة بالتطبيق الامثل وتعديل القوانين وسن بعض القوانين لسد الفجوات بالقوانين القومية الولائية خاصة اللوائح والضوابط والاوامر للسلطات المحلية التى تتعلق بممارسة الانشطة المديره للدخل فى القطاع غير المنتظم وكيفية تنظيمها وتسويقها . الفئة المستهدفة المرأة العاملة فى القطاع العام والخاص .الشركاء وزارة العمل – وزارة العدل – اتحاد أصحاب العمل – إتحاد نقابات عمال السودان مركز المرأة لحقوق الانسان المحليات اى منظمات حقوقبه

مهنية العمل : عمل مناصرة بكل حلقاتها لمشروع المرأة الرائدة وسيدة الاعمال و التوجه لزيادة الاعمال واستكشاف ابتكارات وابداعات رائدات و سيدات الاعمال فى كل المجالات الاستثمارية والعمل التجارى (تصدير- إستيراد – تجارة .....ألخ )

الفئة المستهدفة الشابات النساء من له تجارب ومن تتمتع بالخبرات والابداعات والابتكارات (اعمال مشروعات استثمارية غير مسبوقة تنقل بالتدريب المهنى )

الشركاء (جامعة السودان – مركز سيدات الاعمال- التفصيل الذاتى -بنك الاسرة - ومركز تدريب سيدات الاعمال- امانة سيدات الاعمال اتحاد اصحاب العمل -اتحادات الموردين والمصدرين- الاتحاد الوطنى للشباب والرياضة -ووزارة التجارة - المنظمات.

منهجية العمل:

التدريب فى زيادة الاعمال – مساندة بعض الابتكارات – الاعمال الرائدة بالسياسات والموجهات والتسهيلات فى المجال الاستثمارى والتجارى و التسويق .

* مشروع المرأة الريفية استمرارية مشروعها السابق (المشروع القومى لتنمية المرأة الريفية) التركيز على التمكين الاقتصادى من تدريس وتمويل المرأة الريفية فى القطاع الزراعى المطرى والتقليدى والقطاع النقدى بصيغة القرض الحسن أو التمويل الاصغر فى المجال الزراعى النباتى او الحيوانى والتصنيع للمنتجات الزراعية و النباتية أو الحيوانية والاهتمام بالمرأة الرعوية الغير المنضوية .
* الفئة المستهدفة المرأة الريفية المنضوية تحت اى تنظيم مقنن سواء قانون تنظيمات معينات الانتاج الزراعى أو الحيوانى أو قانون التعاون بالقطاعات الريفية و المستثمرة فى المشرعات النقدية الكبرى والرعوية.
* الشركاء:

وزارة الزراعة – وزارة الثروة الحيوانية - الوزارات النظيرة الولائية - منظمات المجتمع المدنى فجميعها قادر على خلق مبادرات فى الانتاج الزراعى و الحيوانى و الرعوى فى الريف.

منهجية العمل :

توفير التدريب المعرفى وتنمية المهارات في قطاعات الخدمات المالية والتمويل – الادخار – التأمين تحليل الأصول لتصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية وتحليل الاراضى – حماية المسارات الرعوية لسلامة المرأة الريفية ومنتجاتها

* مشرع تطوير الاعمال التقليدية كإحياء الاعمال التراثية و المشغولات اليدوية والحفاظ عليها من الاندثار و تطويرها لمزيد من الجودة وتوفير التنافسية الفئه المستهدفة المرأة المبدعة فى الاعمال اليدوية المنزلية السودانية الاصيلة المصنعة من (سعف النخيل – القماش –الخرز – الجلد وغيرها ).

الشركاء – وزارة السياحة و الثقافة – وزارة الصناعة – تهدف الى تنمية المجتمع اى منظمات وطنية .

منهجية العمل :

– المسح والوقوف على هذة الاعمال ومواقعها الجغرافية والتدريب والتطوير و التسويق .

للمراة مشاركات كبيرة وعديدة فى النمو الاقتصادى والتنمية المستدامة عبر منظماتها من الاتحاد العام للمرأة وهيئة البرلمانيات السودانيات ورابطة المراة العاملة بالسودان وهى منظمة منفردة وأمانة المراة بالاتحاد العام لنقابات عمال السودان.

الوضع الراهن :

التمكين الاقتصادى أهم محاور السياسة القومية لتمكين المراة وللتمكين من وضع استراتجية للمراة استفدنا من تحليل الاوضاع الذى اجرى على كافة المحاور بما فيها المحور الاقتصادى وقمنا بالتشخيص للبيئة الداخلية والخارجية حتى تكون الاستراتجية ملبية لاحتياجات المرأة

أولا البيئة الداخلية :

نقاط القوة:

1/ التشريعات والقوانين التى تخدم قضايا المراة فى الجوانب الاقتصادية

2/ المشاركة الفعالة للمراة فى كافة المجالات الاقتصادية

3/ تماسك النساء انتظامهن فى كيانات مجتمعية تخدم قضاياهن الاقتصادية .

نقاط الضعف:

1/ التغير المفاهيمى لقضايا النوع عامة و فى الجوانب الاقتصادية خاصة

2/ ضعف المقدرات النسوية فى الحفظ والتنفيذ واداره الموارد

3/ ضعف معرفتها بحقوقها عامة وحقوقها ذات الطابع الاقتصادى خاصة وكيفية حماية هذة الحقوق .

البيئة الخارجية :

الفرص المتاحة

1/ اهتمام الدولة بالمراة واعترافها بدورها الفاعل فى كل المجالات بما فيها الاقتصاد

2/ التوقيع على الاتفاقات الاقليمية الدولية التى تدعم المراة مثل الاجندة الافريقية 2063 واهداف التنمية المستدامة 2030 .

المهددات :

1/ الفقر – الضغوط الاقتصادية وتأثريها على المرأة .

2/ النزاعات والحروب وارتفاع نسبة النساء الجميلات للاسر.